الخاتمة العامة

مما سبق يمكن القول ان التنمية الاقتصادية هي عملية تنشيط الاقتصاد الوطني وتحويله من حالة ركود الى حالة حركة ديناميكية، من أجل رفع الإنتاج وتحسين نوعيته وكذا تطوير المهارات والطاقات البشرية.

كما تبين من الدراسة أن السياسة المالية تعتبر من بين الأدوات الرئيسية للتحكم في المتغيرات الاقتصادية وتوجيهها بشكل يخدم الاقتصاد الوطني من خلال الانفاق العام والضرائب. إلا ان السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية عن طريق رفع الانفاق العام بهدف زيادة الانتاج ورفع معدلات النمو الاقتصادي لم يكن لها التأثير الايجابي المتوقع، ويرجع هذا الى ضعف الجهاز الانتاجي من جهة وضعف البنى التحتية التي انفقت عليها ملايير الدولارات من أجل النهوض بها من جهة ثانية. كما أن عدم ملاءمة المنهج الكينزي للإقتصاديات المشابهة للإقتصاد الجزائري، جعل من الأموال المنفقة في مختلف البرامج لا تؤدي الدور الذي يتوقع أن تؤديه.

1- نتائج الدراسة:

- التحكم الجيد في أدوات السياسة المالية يساعد على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.
- السياسة المالية لم تنعكس بالايجاب رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة من أجل تحسين معدلات النمو الاقتصادي.
- الطابع الريعي للإقتصاد الجزائري يظهر جليا من خلال ارتفاع مستويات الجباية البترولية عن الجباية العادية.
- السياسة المالية كانت ناجحة في تقليص معدلات البطالة.
- اعتماد الحكومة الجزائرية في السياسة الانفاقية على إيرادات الجباية البترولية وعدم خلق بديل يحل محلها.
- السياسة المالية لم تأثر بصورة واضحة على معدلات الدخل الفردي.

2- الإقتراحات:

- استخدام استراتيجيات مدروسة لتوظيف السياسة الإنفاقية بهدف ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتقليل الاعتماد على الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية.
- إعطاء الاهتمام الكافي للإدارة الضريبية والعمل على تطويرها لتحسين التحصيل الضريبي، وذلك لتوفير الموارد المالية اللازمة في التنمية خارج قطاع المحروقات.
- ترشيد النفقات العامة وذلك بتوجيهها نحو القطاعات التي تعمل على خلق قيمة مضافة مثل القطاع الإنتاجي.
- العمل على الإستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة الناجحة في هذا المجال.

3- آفاق الدراسة:

في الأخير يمكن إقتراح مجموعة من المواضيع التي يمكن أن تكون محل بحوث مستقبلية كما يلي:

- دور السياسة المالية في الجزائر في مواجهة الصدمة النفطية لسنة 2014.
- فعالية السياسة المالية في تحقيق تنمية مستدامة.
- واقع الاقتصاد الجزائري في ظل انخفاض اسعار البترول.